

تهديد

أنطونيو غوتيريس

وتحسين التنسيق بين أنشطة المساعدة الإنسانية داخل العراق، وشجع الأمم المتحدة أن تمضي قدما في تنفيذه.

ولم يكن هذا المؤتمر بالطبع إلا مجرد خطوة أولى نحو جهود ينبغي أن تقود إلى جهد دولي شامل لحماية العراقيين المعوزين ومساعدتهم، وفقا للمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للاجئين، ومساعدة الدول المضيفة على تحمل هذا العبء الملقى على عاتقهم. ويتولى مكنتي في إطار متابعته للمؤتمر توسيع أنشطته في مجالات تسجيل اللاجئين وإعادة توطينهم، ويعمل عن كثب مع شركاء الأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية لزيادة أنشطة الأمم المتحدة للإغاثة الإنسانية داخل العراق، وسوف يستمر في الدعوة لمزيد من المشاركة من جانب المجتمع الدولي. وأنا أعتقد أن هذا الجهد قد نجح في توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى البعد الإنساني للأزمة. ولا ينبغي أن تبقى فاجعة العراقيين المشردين مخفية عن أنظار العالم بعد الآن.

أنطونيو غوتيريس هو مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

منظمة غير حكومية. وقد تدارس الاجتماع الفاجعة الإنسانية لحوالي ١,٩ مليون نازح داخلي في العراق وحوالي ٢ مليون لاجئ خارجها وأكد على ضرورة الإسراع في تلبية احتياجاتهم المتزايدة.

وحدد المؤتمر الاستجابات المستهدفة لمشاكل محددة مثل الحاجة إلى إيجاد حلول دون تأخير من أجل الفئات المستضعفة بشكل خاص، بما فيهم اللاجئين الفلسطينيين الذين يُقدر عددهم بحوالي ١٥ ألف لاجئ والذين كانوا قد اعتقدوا أنهم وجدوا الأمان على أرض العراق. وساعد المؤتمر أيضا في طمأنة الدول المضيفة، لاسيما سوريا والأردن، أن المجتمع الدولي على استعداد للعمل معها في حماية اللاجئين العراقيين ومساعدتهم.

وتعهد السيد هوشيار الزبياري وزير الخارجية العراقي بعدد من الالتزامات والتي نرحب بها لتوفير الإغاثة للنازحين العراقيين، ومن بينهم- بالتنسيق مع الحكومات المضيفة- اللاجئين العراقيين في الدول المجاورة. ورحب المؤتمر بالموافقة على إطار العمل الاستراتيجي للعمل الإنساني في العراق الذي وضعت الأمم المتحدة وشركاؤها حيث يوفر آلية لتوسيع

قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نتيجة لقلقها حول تدهور الوضع الإنساني المتردي الناجم عن الصراع المستمر والعنف الطائفي في العراق بعقد سلسلة من المشاورات مع الأمين العام للأمم المتحدة والسلطات العراقية وعدد من الدول المعنية في أوائل عام ٢٠٠٧ لتحديد أفضل سبيل للفت انتباه المجتمع الدولي إلى مأساة النازحين واللاجئين داخل العراق، فضلا عن اللاجئين العراقيين في الدول المجاورة والدول الأبعد من ذلك. وكم اعتراني القلق من أن واحدة من أكبر حركات التهجير في المنطقة منذ عام ١٩٤٨ لا تحظى بأي اهتمام يذكر، مما يضع عبئا ثقيلا على كاهل الجمهورية العربية السورية والأردن على وجه الخصوص، وكذلك على لبنان ومصر وإيران.

ولهذا أخذ مكنتي على عاتقه مبادرة عقد المؤتمر الدولي المعني بالتعامل مع الحاجات الإنسانية للاجئين والأشخاص النازحين داخليا داخل العراق وفي الدول المجاورة في جنيف من ١٧ إلى ١٨ أبريل ٢٠٠٧. وبحضور أكثر من ٢٠٠ وفد من أكثر من ١٠٠ دولة وأعضاء أسرة الأمم المتحدة ومنظمي الصليب الأحمر والهلال الأحمر وما يربو على ٦٠

